دراسة تقييمية لنظام التعليم العالي (ليسانس–ماستر– دكتوراه)

- سبر لآراء عينة من الأساتذة-

An Evaluation Study of the Higher Education System Bachelor- Master-PhD

-A survey of opinions on a sample of professors-

نزيهة مقيدش

جامعة سطيف1، مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة – سطيف (الجزائر)

naziha.mekideche@univ-setif.dz

تاريخ الارسال: 2021/10/21 **تاريخ القبول:** 2021/11/27 **تاريخ النشر:** 2021/12/31

ملخص:

تضمنت هذه الدراسة تقييم لنظام التعليم العالي لسانس–ماستر–دكتوراه من ناحية النصوص القانونية، الامكانيات المطلوبة، التكوين، أداء أهم الأطراف ذات المصلحة، وأهم التحديات التي تواجه تطبيق هذا النظام، لتحقيق هدف الدراسة تم سبر آراء عينة من الأساتذة في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وتم التوصل إلى أن أهم المعوقات التي تواجه تطبيق نظام لسانس–ماستر–دكتوراه هي: غياب إرادة سياسية حقيقية لإصلاح التعليم العالي، عدم التوافق بين طبيعة الجامعات الجزائرية ومتطلبات تطبيق النظام ، ضعف المخصصات المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وأيضا الحوكمة غير الرشيدة.

كلمات مفتاحية: التعليم العالي، معوقات تطبيق نظام لسانس–ماستر–دكتوراه، سبر الآراء.

تصنيفات JEL : I20، I23،C42

Abstract :

The study included an evaluation of the higher education system, the Bachelor -Master-PhD in terms of the legal texts, the required abilities, training, the performance of the main stakeholders, and the most important challenges facing the implementation of this system. To achieve the aim of the study a sample of professors from the Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences at the University of Setif-1- has been through surveyed. The study found that the most important obstacles facing the application of the Bachelor-Master-PhD system are: the absence of a real political will to reform higher education, the mismatch between the nature of Algerian universities and the requirements for implementing this system, the weak financial allocations for the higher education sector and scientific research, as well as poor governance.

Keywords: Higher education, Implementation obstacles of the Bachelor-Master-PhD system, Survey of opinions

JEL Classification Cods: I20 ،I23 ،C42

المؤلف المرسل: مقيدش نزيهة، **الإيميل**: nazihamekideche@yahoo.fr

المقدمة:

تبنت الجزائر سياسة إصلاحية جديدة، مستلهمة من تجارب غربية وأنجلوسكسونية تحديدا، متمثلة في الهيكلة الجديدة للتعليم العالي ل.م.د (ليسانس،ماستر، دكتوراه) كخيار استراتيجي، دخل حيز التطبيق بالجامعة الجزائرية ابتداء من الموسم الجامعي (2004-2005)، ليتم تعميمه تدريجيا على كل الجامعات.

يهدف هذا النظام في الأساس إلى تحقيق الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي وربطه بالتحولات المحلية والعالمية اصطدم هذا النظام بواقع الجامعة الجزائرية مباشرة عند البدء في تطبيقه، وكان ذلك واضحا في الفجوة بين الإجراءات النظرية والممارسات التطبيقية، فخلق هذا الوضع اضطرابا على مستوى كل عناصر الأسرة الجامعية، فتباينت الآراء بين مؤيد ومعارض.

على الرغم من جدية الإصلاحات وحجم الإمكانيات التي وفرتها الدولة لإنجاحها إلا أن هناك بعض المؤشرات الأولية لنظام الـــ ل م د والتي تعكس إشكاليات حقيقية، فمثلا جودة التعليم تتعارض كلية مع الأعداد الهائلة من الطلبة وضعف العلاقة بين الجامعة والمحيط الخارجي وغيرها من النقائص الناتجة عن خصوصية الجامعة الجزائرية التي تختلف عن البيئة الأصلية لهذا النظام.

1- الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة.

1-1- الإطار المنهجي للدراسة: يتضمن هذا المحور إشكالية الدراسة، فرضياتها، أهميتها، أهدافها وأيضا المنهج المعتمد في الدراسة.

1-1-1- إشكالية الدراسة: يهدف نظام ل م د (ليسانس-ماستر-دكتوراه) لرفع مستوى جودة مخرجات الجامعة الجزائرية كما يسمح من خلال خصائصه بتصحيح الكثير من الإختلالات التي رافقت النظام الكلاسيكي. وتبين من مختلف الأبحاث والدراسات، أن تحقيق فعالية هذا النظام يعتمد على مدى جاهزية الجامعة الجزائرية لقبول الإصلاح ذلك على جميع المستويات (متطلبات التكوين، الجانب التشريعي والنصوص التنظيمية، المتطلبات المالية والمادية، المستوى التكويني للأساتذة، شروط القبول في الجامعة...).

سنحاول في هذه الدراسة تقييم نظام الـــ ل م د في كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف-1- من خلال سبر لآراء عينة من الأساتذة بالتركيز على **ستة جوانب** تتمثل في **النصوص التنظيمية، الإمكانيات المتاحة، التكوين أداء الأستاذ، أداء الطالب**، وفي الأخير أهم **معوقات تطبيق نظام ل م د.**

على أساس هذا الطرح سنعالج موضوع الدراسة من خلال الإشكالية التالية:

"ما هو مستوى تقييم أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف-1- لنظام الـــ ل م د؟"

ولتوضيح أكثر يمكن تفصيل التساؤل الرئيسي إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مستوى تقييم أساتذة كلية العلوم الاقتصادية لنظام ل م د من جانب تطبيق النصوص التنظيمية ؟
- ما هو مستوى تقييم أساتذة كلية العلوم الاقتصادية لنظام ل م د من جانب الإمكانيات المتاحة؟
- ما هو مستوى تقييم أساتذة كلية العلوم الاقتصادية لنظام ل م د من جانب التكوين؟

- ما هو مستوى تقييم أساتذة كلية العلوم الاقتصادية لنظام ل م د من جانب أداء الأستاذ ؟
- ما هو مستوى تقييم أساتذة كلية العلوم الاقتصادية لنظام ل م د من جانب أداء الطالب ؟
- ما هي أهم معوقات تطبيق نظام ل م د من وجهة نظر كلية العلوم الاقتصادية ؟

1-1-2- فرضيات الدراسة: للإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية نفترض ما يلي:

- مستوى تقييم أساتذة كلية العلوم الاقتصادية لتطبيق النصوص التنظيمية لنظام ل م د متوسط؛
- مستوى تقييم أساتذة كلية العلوم الاقتصادية للإمكانيات المتاحة في إطار نظام ل م د متوسط؛
- مستوى تقييم أساتذة كلية العلوم الاقتصادية للتكوين في إطار نظام ل م د متوسط؛
- مستوى تقييم أساتذة كلية العلوم الاقتصادية لأدائهم في إطار نظام ل م د متوسط؛
- مستوى تقييم أساتذة كلية العلوم الاقتصادية لأداء الطالب متوسط؛
- أهم معوقات تطبيق نظام ل م د من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية هي: غياب إرادة سياسية حقيقة لإصلاح التعليم العالي، عدم التوافق بين بيئة الجامعات الجزائرية وطبيعة نظام ل م د، ضعف الميزانية المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وضعف الرشادة في التسيير.

1-1-3- أهمية الدراسة: أهمية الدراسة تنبع من أهمية الموضوع، فنظام الـــ ل م د سياسة إصلاحية جديدة، مستلهمة من تجارب غربية وأنجلوسكسونية تحديدا، لذا تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال الجوانب التالية:

- نظام ل م د يهدف إلى تحقيق الجودة الشاملة من خلال خصائصه التي تسمح بالاندماج في المحيط الدولي باعتباره نظاما يواكب التطورات المحلية والعالمية، ويضمن رفع مستوى أداء مؤسسات التعليم العالي ويرقى بمخرجاتها إلى مستوى التنافسية العالمية؛
- حكم الخبرة البيداغوجية منذ تطبيق نظام ل.م.د في الميدان، ومن خلال المحتوى النظري له، هذا النظام بإمكانه تحقيق الأهداف الإصلاحية المتمثلة في الجودة الشاملة وتصحيح الإختلالات الموجودة وذلك من خلال التركيز على جوهره لا هيكلته فقط، فهذا النظام يحمل من العناصر الإيجابية التي إذا تم استغلالها بإمكان الجامعة الجزائرية أن تحقق الكثير من الإيجابيات؛
- تكمن أهمية هذه الدراسة أيضا من الجانب التطبيقي، فهي دراسة تحليلية تقييمية لنظام الـــ ل م د من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تمكننا من تشخيص واقع هذا النظام، فهيئة التدريس همزة وصل بين كل الأطراف ذات المصلحة (الطلبة، الإدارة، المسؤولون...) وبالتالي آراؤها ستشمل واقع هاته الأطراف.

1-1-4- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- تقييم نظام الـــ ل م د من وجهة نظر أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير من خلال ستة جوانب: تطبيق النصوص التنظيمية، الإمكانيات المتاحة، التكوين في ظل هذا النظام، أداء الأستاذ، أداء الطالب، وأهم معوقات تطبيق النظام؛
- معرفة واقع نظام الـــ ل م د في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف1؛

- التوصل إلى نتائج يمكن على ضوئها تقديم اقتراحات للقائمين على الكلية تساعد في الرفع من فعالية تطبيق هذا النظام في الكلية وتحقيق رضا الأطراف ذات المصلحة من خلال تصحيح الإختلالات بتطبيق الآليات المناسبة وتكييف الوضع مع متطلبات المحيط الخارجي.

1-1-5- منهج الدراسة: في الجزء النظري سيتم الاعتماد على المراجع ذات الصلة بالموضوع، أما في الجانب التطبيقي فسيتم اعتماد المنهج **الوصفي التحليلي** وأيضا **المنهج الإحصائي** في تحليلنا لبيانات الدراسة الميدانية باستخدام المقاييس والاختبارات الإحصائية المناسبة، حيث سيتم وصف وتحليل الظاهرة المدروسة بتقييم واقع نظام ل م د في كلية العلوم الاقتصادية بجامعة سطيف1. **وكأداة جمع البيانات** فسوف يتم الاعتماد على **الاستبيان** والذي يكون موجه لأعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة سطيف -1- ، أما معالجة وتحليل البيانات فيتم الاعتماد على برنامج SPSS.23 وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والاختبارات الإحصائية التي يوفرها هذا البرنامج والتي تندرج ضمن **الإحصاء الوصفي** مثل: التكرارات، المتوسطات، الانحرافات المعيارية،...إلخ.

1-2- بعض الدراسات السابقة: سيتم عرض بعض الدراسات السابقة كالآتي:

- دراسة **إبراهيـــــم بوالفلفـــــل (2012):** تحت عنوان: **"معوقات تطبيق معايير الجودة في نظام الجديد ل م د من وجهة نظر الأساتذة :دراسة ميدانية بجامعة جيجل"**، قام الباحث باستقصاء لآراء أحد الأطراف الفاعلة وهو الأستاذ من أجل معرفة وجهة نظره في المعوقات أو العراقيل التي تحول من إمكانية تطبيق معايير الجودة في النظام. واعتمد الباحث أسلوب المقابلة الموجهة مع عينة أساتذة كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية، تم تقسيم دليل المقابلة إلى خمسة محاور: مفهوم الجودة ومعاييرها في التعليم، معوقات تطبيق معايير الجودة في التعليم الناتجة عن الأستاذ، الناتجة عن الطالب، الناتجة عن مناهج التدريس، الناتجة عن بيئة التدريس. من بين أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

- ✓ إلمام أغلب الأساتذة بمفهوم الجودة ومعاييرها في التعليم ووعيهم بأهميتها؛
- ✓ كز أغلب أفراد العينة على أن ضعف استغلال التكنولوجيات الحديثة في التعليم من طرف الأساتذة ونقص التكوين المستمر لهم وكذا التكوين الذاتي وعدم تحيين المعارف من بين أهم معوقات تطبيق معايير الجودة في التعليم العالي؛
- ✓ صعوبة التحكم في تقنيات المعلومات والاتصالات وعدم توفرها لجميع الطلبة وضعف التكوين القاعدي للطالب وتأثره بالطريقة التلقينية في الأطوار التعليمية السابقة يعتبر من بين معوقات الجودة في التعليم العالي؛
- ✓ ضعف مناهج التدريس وعدم تلاؤمها مع فلسفة نظام (ل م د) يعتبر أحد معوقات تطبيق معايير الجودة في التعليم العالي؛
- ✓ تعتبر بيئة التدريس بما تتضمنه من مرافق وخدمات وأجهزة ومختبرات ووسائل عمل وتدريس إحدى معوقات تحقيق الجودة حسب الأساتذة المبحوثين.

- دراسة **علي براجل وآخرون(2014)**: تحت عنوان: "**دراسة تقييمية لمدى فعالية نظام: ل.م.د في مؤسسات التعليم العالي في ضوء آراء الأساتذة والطلبة** "، هدفت الدراسة لتقييم مدى فعالية نظام (ل.م.د) في رفع الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العالي، ومدى قدرته على مواجهة التحديات الراهنة على المستوى الوطني والدولي،وأيضا قياس الرضا الذي يحظى به هذا النظام في ضوء آراء الطلبة وآراء الأساتذة، ومعرفة المعوقات المؤثرة على فعاليته، وكيف يمكن مواجهتها والتغلب عليها. ولتحقيق الهدف من الدراسة تم تصميم استبيانين أحدهما موجه للأساتذة والثاني موجه للطلبة ينتمون إلى كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية بجامعة الحاج لخضر –باتنة–، تضمن كلا الاستبيانين ثلاثة أبعاد: بعد الكفاءة الداخلية والخارجية،بعد الرضا عن نظام (ل.م.د) وبعد المعوقات المؤثرة علي تطبيق هذا النظام. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

✓ النصوصة التنظيمية والهيكلية لنظام (ل.م.د) لا تختلف عن النظام الكلاسيكي إلا في بعض الجوانب الشكلية مثل:تغيير التسمية و تقليص المدة الزمنية في التكوين وتوحيد الجذوع المشتركة حسب الميادين. وبالتالي تطبيقه لم يتمكن من القضاء على العوائق الكثيرة والاختلالات المتراكمة التي كانت الأهداف الأساسية لذلك.

✓ ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية، تبين أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة الموافقين على فعالية نظام ل. م. د وغير الموافقين على فعاليته، وغير الراضين عليه لصالح الآراء التي أكدت عدم الفعالية وعدم الرضا وكثرة المعوقات المؤثرة على فعاليته وذلك يرجع إلى تأثير عدة عوامل، وبدرجات ونسب مئوية متفاوتة: القوانين والتشريعات المنظمة والمسيرة للجانب الإداري البيداغوجي، الإمكانات والوسائل المتاحة، إلى المسار التكويني للطالب (النظري والميداني)، الأداء البيداغوجي للأساتذة.

- دراسة **اليزيد نذيرة (2015)**: تحت عنوان **صعوبات تطبيق نظام (ل.م.د)حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية -.دراسة ميدانية بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي**، اهتمت هذه الدراسة بالإصلاح الجديد الذي عرفته الجامعة الجزائرية وهو نظام ل م د، بهدف الوقوف على أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق هذا النظام حسب تصور الأستاذ الجامعي في ضوء المتغيرات التالية : الهياكل والتجهيزات ،البرامج ، التأطير، التسيير والتمويل . ومن أجل تحقيق الهدف تم اعتماد أسلوب المقابلة باستخدام الاستبيان مع عينة من 100 أستاذ.

تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال المعالجة الإحصائية للبيانات، وتم التوصل إلى أن هناك صعوبات تعرقل تطبيق نظام ل.م.د على كل من المستويات الأربعة وراجعة بدرجة أولى على مستوى التأطير بنسبة كبيرة، ثم على مستوى البرامج، ثم التسيير والتمويل، وأخيرا الهياكل والتجهيزات سمحت تم تقديم مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في تحسين تقوية حظوظ نجاح هذا الإصلاح في الجامعة الجزائرية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة نلاحظ أن كل الدراسات ركزت على تقييم النظام الجديد ل م د الذي تبنته الجامعات الجزائرية منذ 2004، لكن اختلفت متغيرات الدراسة وفترات الدراسة أحيانا، وأحيانا أخرى اختلاف خصائص أفراد العينة. أجمعت كل الدراسات على انخفاض فعالية هذا النظام ووجود معوقات كثيرة تحول دون ذلك، وبالتالي فالدراسة الحالية تتمثل

أهميتها أنها دراسة حديثة من حيث فترة تنفيذ الاستقصاء الذي تم خلال شهر أفريل 2019، بالإضافة إلى اختلاف مكان الدراسة ومتغيرات الدراسة المتمثلة في: تقييم النصوص التنظيمية لنظام ل م د، تقييم الإمكانيات المتاحة، تقييم جانب التكوين تقييم أداء الأستاذ، تقييم أداء الطالب ومعرفة أهم معوقات تطبيق نظام ل م د في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف1.

1-3- مصطلحات الدراسة:

- **سبر الآراء:** سبر الآراء هو ذلك الأسلوب المنهجي المنظم لجمع البيانات من الأطراف المستهدفة بغرض الفهم أو التنبؤ لبعض مظاهر السلوك الخاص بمجتمع البحث المدروس. يحاول الباحث من خلاله أن يقدم إجابات على بعض التساؤلات التي يتضمنها تصميم الدراسة.
- **نظام لسانس ماستر دكتوراه** يرمز لهذا النظام بـــ ل م د وهو هندسة جديدة ضمن نظام التعليم العالي العالمي، مستوحاة من السياسات التعليمية للدول الأنجلوساكسونية، تم تبنيه في دول المغرب العربي كنتيجة لعقود الشراكة مع الاتحاد الأوربي، يستجيب هذا النظام للمتطلبات التي أفرزتها العولمة. وهو نظام التعليمي الذي يتدرج فيه الطالب الجامعي بمستواه العلمي عبر ثلاثة أطوار تكوينية، "الليسانس" ثم "الماستر" وصولا للطور الثالث "الدكتوراه".

2- الإطار النظري للدراسة.

2-1- تعريف سبر الآراء: سبر الآراء هو ذلك الأسلوب المنهجي المنظم لجمع البيانات من الأطراف المستهدفة بغرض الفهم أو التنبؤ لبعض مظاهر السلوك الخاص بمجتمع البحث المدروس. يحاول الباحث من خلاله أن يقدم إجابات على بعض التساؤلات التي يتضمنها تصميم الدراسة (ثابت، 2005، ص226). وتوجد أربع طرق لجمع البيانات الأولية من خلال سبر الآراء (المقابلة الهاتف، البريد والطرق الإلكترونية)، يتم اختيار الطريقة المناسبة وفقا للظروف المحيطة بالدراسة وأهدافها مع أخذ العوامل الأساسية التالية بعين الاعتبار (FOURNIS, 1995, p. 74): اعتماد طريقة لسبر الآراء معينة يجب أن لا تؤثر على حجم العينة المفترض دراسته، وأن تسهل إدارة الاستبيان وأجوبة المستقصي منهم، وأن تناسب تكاليف تنفيذ الاستقصاء.

2-2- مفهوم نظام الـــ ل م د ونشأته في الجزائر.

2-2-1- مفهوم نظام الـــ ل م د: نظام الـــ ل م د هندسة جديدة ضمن نظام التعليم العالي العالمي، مستوحاة من السياسات التعليمية للدول الأنجلوساكسونية (محمدي، 2010، ص 5) ، تم تبنيه في دول المغرب العربي كنتيجة لعقود الشراكة مع الاتحاد الأوربي، يستجيب هذا النظام للمتطلبات التي أفرزتها العولمة. وهو نظام التعليمي الذي يتدرج فيه الطالب الجامعي بمستواه العلمي عبر ثلاثة أطوار تكوينية، "الليسانس" ثم "الماستر" وصولا للطور الثالث "الدكتوراه" (Ecosetif$_1$, 2018).

كان تطبيق نظام الـــ ل م د في أوربا حصيلة عدة اجتماعات ومؤتمرات على مستوى الدول الأوربية أطلق عليها مسار بولونيا (Processus de Bologne)، نوردها كمايلي (بداري وآخرون، بداري وحرز الله، 2013، 2008، ص 140-142، ص 13-14):

- ✓ **اقتراح بولونيا 1990:**تعد أوربا السباقة في اقتراح نظام ملائمة أنظمة التعليم العالي والذي توج في اقتراح بولونيا عام 1990، ويعتبر تكملة لبرنامج أقدم منه إيراسموس ماندوس « ERASMUS MUNDUS ».
- ✓ **ندوة السربون (Sorbonne) ماي 1998:** اجتمع وزراء التعليم العالي لكل من فرنسا، ألمانيا إيطاليا وبريطانيا بجامعة السوربون وخلصت هذه الندوة إلي بيان تمت المصادقة عليه من أهدافه: **الحركية، السيولة، الليونة، المقروئية.**
- ✓ **ندوة بولون (Bologne) جوان 1999:** احتوى بيان هذه الندوة على ستة مبادئ وهي: تبني نظام اعتراف أوروبي للشهادات الجامعية، وضع مسار جامعي مبني على مرحلتين أساسيتين ومرحلة ثالثة للبحث إدخال نظام الأرصدة ECTS يثمن مكتسبات الطلبة، تسهيل الحركية، تطوير أدوات مشتركة لتقييم جودة التعليم العالي، البعد الأوربي للتعليم العالي
- ✓ **ندوة براغ (Prague) ماي 2001: بعد تصريح أكثر من** 300 مؤسسة أوربية للتعليم بضرورة ملائمة الشهادات وسمي هذا التصريح بتصريح سلامنك « Salamanque » والذي أقر: التكوين المتواصل، إشراك الطلبة تقوية الجاذبية الأوربية في ميدان التعليم العالي، تحديد هدف جديد في الفضاء التعليمي الأوروبي والمتمثل في "التكوين مدى الحياة".
- ✓ **ندوة برلين (Berlin) سبتمبر2003:** في هذه الندوة قرر المشاركون تعجيل الإقتراح وهذا بتحديد الأهداف على المدى القصير، وابتداء من سنة 2005 يطلب من جميع البلدان الممضية على المشروع القيام بمايلي: تبني نظام بطورين ، الاعتراف بالشهادات، المبادرة في وضع نظام الجودة، تعزيز التفاعل بين الفضاء الأوروبي للتعليم العالي والفضاء الأوروبي للبحث.
- ✓ **ندوة براغن (Bergen) ماي 2005:** انعقدت هذه الندوة لتقييم نصف مسلك الإصلاح وتحديد الأهداف المرجوة إلى غاية سنة 2010، حوصلة الندوة أكدت على مايلي: تسجيل صعوبات في المعادلة بين نظم بعض الشهادات المطالبة برفع القدرة التشغيلية لحاصلي شهادة الليسانس، وضع نظام ضمان الجودة لدى مختلف الدول مبني على معايير موحدة الاعتراف بالشهادات وبفترات الدراسة في غالبية الدول المنظمة للمشروع، وضع توصية للدول غير المنظمة للتعجيل بالالتحاق بالمشروع، التركيز على أهمية التعليم العالي من أجل تعميق أكثر للبحث والذي كان من أولويات هذا الاجتماع.
- ✓ **إعلان لندن (London) ماي2007:** يعد هذا الاجتماع الأساس لأول مؤسسة نظامية لدعم تطبيق عملية بولونيا، وهي السجل الأوروبي لضمان الجودة الأوروبي (AQAR) وهو سجل خاص بكل المؤسسات الأوروبية التي تلتزم بمعايير الجودة، تضمن هذا الإعلان أيضا التزام الوزراء بتفعيل البعد الاجتماعي من خلال اقتراح خطط وطنية كما تضمن البعد العالمي لمنطقة التعليم العالي الأوروبي (بن محمد أبو عمه، 2010، ص 55).

2-2-2- نشأة نظام الـــ ل م د في الجزائر: على ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية (CNRSE) وتبعا لتوجيهات المخطط التنفيذي الخاص بإصلاح النظام التربوي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 20 أفريل 2002 (بداري وحرز الله، 2008، ص 55)، حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إستراتيجية تضمنت إصلاح شامل للتعليم العالي يشمل الجانب البيداغوجي،العلمي، البشري، المادي والهيكلي.

إن اختيار الجزائر لهذا النظام جاء بعد معاينة وتشخيص معمق لمنظومة التعليم العالي، آخذا بعين الاعتبار مايلي (شبايكي، 2005، ص 11):

- ✓ العلاقات الدولية التي فرضت وجود قواسم مشتركة اقتصادية وثقافية بين مختلف دول العالم؛
- ✓ التجارب الناجحة التي أثبتت نجاعة اعتماد إصلاحات عميقة في منظومة التكوين تستلهم من نجاحات الآخرين.

إن هذا الإصلاح يعمل على تحقيق بعض الغايات الأساسية وهي (براجل وآخرون، 2014، ص 43):

- ✓ المواءمة بين المتطلبات الشرعية لديمقراطية الالتحاق للتعليم العالي والمتطلبات الضرورية؛
- ✓ إعطاء الدلالة الحقيقية لمفهومي التنافسية والأداء؛
- ✓ إرساء أسس الحكم الراشد تستند على الحوار والمشاركة والتشاور؛
- ✓ إشراك الجامعة في التنمية المستدامة.

سعت الإصلاحات إلي الانفتاح علي المحيط الاقتصادي والاجتماعي والاستجابة لمتطلباته وذلك من خلال طرح مسارين تكوينيين هما مسار أكاديمي ومسار مهني (مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة، دون سنة، ص4). وتعتمد على **ثلاث مراحل تكوينية**، تتوج كل واحدة منها بشهادة جامعية كما يلي (محمدي، 2010، ص 7):

مرحلة أولى: شهادة البكالوريا + 3 سنوات تتوج بشهادة الليسانس؛

مرحلة ثانية: شهادة البكالوريا + 5 سنوات تتوج بشهادة ماجستير؛

مرحلة ثالثة: شهادة البكالوريا + 8 سنوات تتوج بشهادة دكتوراه.

يتم التكوين في نظام ل م د وفق **ثلاثة مبادئ** تتمثل في (BENGHABRIT et SENOUCI, 2009, p.197) :

الرسملة Capitalisation: وتعني أن الوحدات الدراسية المكتسبة لا مجال لإعادتها حتى لو تم تحويلها من مؤسسة لأخرى وتمكن من تحويل رصيد القروض عند مغادرة المؤسسة الأصلية .

الحركية Mobilité: تعني تمكن الطالب من تحويل ملفه البيداغوجي وتسجيله في أي مؤسسة جامعية في الجزائر أو خارجها.

الوضوحية Lisibilité: تمكن لسوق العمل أن يقارن بسهولة شهادات ل م د في إطار الشغل.

بحسب القرار الوزاري المؤرخ في 23 جانفي 2005، أهم **مميزات هذا النظام** ما يلي (محمدي، 2010، ص 6):

- ✓ نظام تعليم سداسي يضم وحدات تعليم أساسية ووحدات تعليم استكشافية ووحدات تعليم مشتركة ووحدات تعليم للتخصص؛

- ✓ تضم كل وحدة تعليم مجموعة من المواد؛
- ✓ يوجد أستاذ وصي لكل مجموعة من الطلبة قصد التوجيه والإرشاد؛
- ✓ تزود كل وحدة تعليم بقيمة في شكل وحدات قياسية (أرصدة) ويبلغ عدد الأرصدة 30 رصيد للسداسي الواحد؛
- ✓ نظام الانتقال سنوي؛
- ✓ وحدات التعليم قابلة للاكتساب وقابلة للتحويل؛
- ✓ يعتمد الترجيح على طبيعة الاختبارات وعلى أنماط المراقبة المعتمدة؛
- ✓ تنظم مجالات التكوين مجموعة من الفروع والتخصصات والشعب في شكل مسارات تكوين نموذجي مع إمكانية العبور بين المسارات.

ومن **أبرز أسباب تبني نظام ل م د** في المغرب العربي عموما والجزائر خصوصا ما يلي (BERROUHE et BERKANE, 2007, p.3):

- ✓ زيادة أعداد الطلبة في التعليم العالي مع نقص كفاءتهم تأهيلهم مقارنة بمتطلبات سوق العمل؛
- ✓ ارتفاع معدلات الهدر التعليمي من خلا معدلات الرسوب والتسرب وارتفاع تكلفة وتمويل التعليم العالي (BENGHABRIT et SENOUCI, 2009, p.196)؛
- ✓ ضعف وتيرة التجديد والإصلاح في البرامج الأكاديمية وفي إدارة التعليم العالي وأساليب تمويله؛
- ✓ قلة الروابط بين الجامعة والمجتمع وسوق العمل ومحدودية المشاركة من طرف الأطراف ذات المصلحة في تخطيط وإدارة التعليم العالي؛
- ✓ عدم التكامل في برامج مؤسسات التعليم العالي والمركزية في الإدارة على جميع مستوياتها؛

إذا من خلال أسباب تبني نظام ل م د تتحدد **أهدافه الأساسية** كما يلي (BERROUHE et BERKANE, 2007, p.4-5)، (براجل وآخرون، 2014، ص 26):

- تنظيم التعليم العالي في ثلاث مراحل؛
- ضمان تكوين نوعي وتلبية متطلبات المجتمع؛
- تطوير أدوات الاعتماد الأكاديمي والمهني للشهادات، وإرساء دعائم ومكانيزمات ضمان الجودة؛
- تعزيز النظرة المتمركزة حول الطالب، مع الأخذ بيده من خلال نظام المرافقة البيداغوجية (Tutoring)؛
- توحيد المنظومة الجامعية والشهادات، مع إعطائها الحد الأقصى من الشفافية، كاعتماد نظام الأرصدة، وإسناد ملحق للشهادة يبين بوضوح نوعية المعارف والمهارات المكتسبة من طرف الطالب؛
- التركيز على التشغيل، وإرساء مبدأ التنافسية بين المؤسسات والجامعات والطلبة أنفسهم؛
- تحقيق الانسجام الكامل مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي بتنمية كل التبادلات الممكنة بين الجامعة والعالم المحيط بها؛
- الانفتاح على التطور العالمي في المجالات العلمية والتكنولوجية وتشجيع وتنويع التبادلات العلمية مع دول العالم؛

- تسهيل الحركية في الفضاء الأوروبي ومحاولة إدماج المتكونين في سوق العمل وتثمين مكاسب الطلبة في مؤسسات الفضاء الأوروبي؛
- تدعيم المهمة الثقافية للجامعة بنشر القيم السامية الخاصة التسامح واحترام الغير.

إن نظام ل م د مخطط يعتمد على المقاربة بالكفاءات، يهدف إلى تحقيق تعليم يستجيب لمتطلبات الجودة بتجسيد مرحلي **لنشاطات ومهام ومتطلبات عديدة** (بداري وحرز الله، 2015، ص 13):

- الحركية، التعاون والبحث والتطور؛
- فتح مدارس الدكتوراه والتي يرتكز عليها التعليم في الماستر؛
- إرساء قواعد بيداغوجية والتكوين عن بعد؛
- فتح شبكات موضوعاتية متميزة للمساهمة في المنافسة والابتكار؛
- البحث عن موارد للتمويل خارج النفقات العمومية؛
- العمل التعاوني لحل المشاكل الجهوية والخارجية؛
- تشخيص نظام بيئي ووضع آليات مراقبة لتجسيد دور الجامعة في المجتمع؛
- تكوين المكونين وتثمين التعليم العرضي.

من خلال المحتوى النظري السابق) لنظام ل م د ، يمكن عرض تحليلSWOT: نقاط القوة، نقاط الضعف،الفرص التهديدات (BADDARI et HERZALLAH, 2012, p.9) :

الجدول (01): تحليل SWOT لنظام ل م د

نقاط القوة	نقاط الضعف
مقروئية عالمية امتياز أكاديمي مرونة التبادلات ضمان النوعية	نظام من بين النظم الأخرى وضع حيز التطبيق معقد
الفرص	**التهديدات**
أداة تطوير إطار تحديث قدرات بحث تقارب مع الاتحاد الأوروبي المصادقة على الشهادة التفتح على العالمية	هيمنة"الأكاديمي" على "المهني" تخوفات مهنية عدم تبني المنظومة تكثيف الفروع

Source : Kamel BADDARI et Abdelkarim HERZALLAH(2012) :Maîtriser les indicateurs de la formation, Office national des publications universitaires, p.9.7

3– منهجية الدراسة الميدانية ونتائجها.

3–1– منهجية الدراسة الميدانية: تتمثل منهجية الدراسة الميدانية في أهم المراحل المتبعة في إجراء الاستقصاء كما يلي:

3–1–1– مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في مجموع الأساتذة الدائمين التابعين لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة سطيف –1–، والمقدر عددهم بـــ 306 أستاذ خلال الموسم الجامعي 2019/2018 حيث تم توزيع الاستبيان الخاص بالدراسة على عينة قدرت بـــ 60 أستاذ أي ما يعادل 19.61% من المجتمع.

3–1–2– حدود الدراسة: يمكننا حصر مجالات الدراسة الميدانية في ثلاثة مجالات:

–**المجال البشري:** يتمثل في عينة من 60 أستاذ وأستاذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة سطيف–1–

–**المجال المكاني:** تمت الدراسة فيكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير في جامعة سطيف–1–

–**المجال الزمني:** يمكننا تلخيص هذا المجال الزمني في المدة التي استغرقتها دراستنا الميدانية، بدءا من مرحلة إعداد الاستمارة إلى مرحلة تحليل بيانات الدراسة ومناقشة النتائج (جانفي 2019 إلى جوان 2019) .

3–1–3– مرحلة إعداد وتحكيم الاستبيان: قامت الباحثة في هذه المرحلة بالإعداد والتصميم الجيد للاستمارة وعرضها على الأساتذة من ذوي الاختصاص وتم الحصول على الملاحظات والقيام والتعديلات اللازمة. بناءا على مقترحاتهم تم استبعاد بعض العبارات ودمج بعض الفقرات في فقرة واحدة بالإضافة إلى تبسيط وإعادة صياغة بعضها الآخر.

تم تقسيم **الاستبيان إلى قسمين** رئيسيين كما يلي:

القسم الأول: اشتمل على بيانات شخصية ووظيفية خاصة بأفراد عينة الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، الرتبة، الخبرة، تولي منصب إداري، نوع المنصب)

القسم الثاني: تناول محاور الاستبيان والمتمثلة في أهم الجوانب الخاصة بتطبيق نظام ل م د والمراد تقييمها من وجهة نظر الأساتذة والمعروضة في الجدول التالي:

الجدول (02): توزيع عبارات الاستبيان على مختلف محاورها

الرقم	المحور	أرقام العبارات
01	النصوص التنظيمية	05-01
02	الإمكانيات المتاحة	08-06
03	التكوين	17-09
04	أداء الطالب	25-18
05	أداء الأستاذ	30-26
06	**معوقات تطبيق نظام ل م د**	35-31

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الاستبيان

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لتحويل الآراء الوصفية إلى صيغة كمية وذلك باستخدام الأوزان التالية للمقياس:

الجدول (03): مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق جدا	موافق	نوعا ما	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على سلم ليكرت.

3-1-4- مرحلة اختبار الاستبيان: تم خلال هذه المرحلة توزيع الاستمارة على عينة استطلاعية عشوائية مكونة من 15 أستاذ من مجتمع الدراسة، حيث تم تسليمها شخصيا وتعريفهم بموضوع الدراسة وأهم بنود الاستبان.

3-1-5- مرحلة الدراسة الميدانية: وفيها تم توزيع وجمع الاستبيان على أساتذة وأستاذات عينة الدراسة بالكلية محل الدراسة.

3-1-6- ثبات الاستبيان: يتم التأكد من ثبات الأداة بحساب معامل ألفا كرونباخ إذ يقصد بالثبات (BERNARD Grais, 2003, p.104)، مدى استقرار الأداة في الحصول على نفس النتائج فيما لو أعيد استخدامها مرات متتالية وفي نفس الظروف. وقد بلغت قيمة **ألفا كرونباخ** (0.918) وهي أكبر من60%، وهذا ما يدل على امتياز أداة الدراسة بمعامل ثبات عال ويؤكد لنا اعتمادها في الدراسة الميدانية وقدرتها على تحقيق أغراض الدراسة.

3-2- عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

سنحاول في هذا الجزء عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية المحصل عليها، من خلال عرض اتجاه تقييم آراء أساتذة الكلية لمختلف الجوانب المتعلقة بنظام ل م د.

3-2-1- تقييم الأساتذة للنصوص التنظيمية: نتائج تقييم المحور الخاص بالنصوص التنظيمية مبين في الجدول الموالي:

الجدول (04): تقييم درجة موافقة الأساتذة على النصوص التنظيمية

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة	القرار*
يوجد إعلام حول النصوص والقرارات المنظمة لنظام ل م د في الكلية.	3,05	1,06	0,36	0,717	غير دال (نوعا ما)
يوجد توافق بين النصوص) النصوص (التنظيمية لنظام ل م د وتطبيقها في الواقع.	2,85	0,90	-1,29	0,201	غير دال (نوعا ما)
يتميز نظام ل م د بالوضوح في إجراءات التقييم وشروط الانتقال.	3,07	0,90	0,57	0,568	غير دال (نوعا ما)
يتميز نظام ل م د بالمرونة في التحويل والتقييم والانتقال من خلال التعويض بين المواد والوحدات.	3,07	0,94	0,55	0,583	غير دال (نوعا ما)
إجراءات التسيير والإدارة والتنظيم في الكلية تتوافق مع طبيعة نظام ل م د	2,63	1,04	-2,73	0,008	دال (غير موافق تماما)
تقييم النصوص التنظيمية	2,93	0,64	-0,81	0,423	**غير دال (نوعا ما)**

* يتم اتخاذ القرار عند درجات لحرية (0.05) ومستوى الخطأ (0.05)، استنادا إلى المتوسط الفرضي (03).

المصدر:مستخرج من برنامج SPSS بناءا على بيانات الاستبيان.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيم المتوسط الحسابي **لتقييم الأساتذة للنصوص التنظيمية** تقدر بـــ(02.93) **ب**انحراف معياري قدره (0.63) وهي قريب جدا من المتوسط الفرضي (3) وهذا يعني أن المبحوثين وافقوا نوعا ما على عبارات هذا المحور وما يؤكد ذلك هي قيمة "**t**" المقدرة ب(-0.80) وهي غير دالة عند درجات الحرية (59) ومستوى الخطأ (0.05) بمستويات دلالة قدره (0.42).

إذا بصفة عامة: **لتقييم الأساتذة للنصوص التنظيمية** كان **متوسطا**، خاصة ما يتعلق بتميز نظام ل م د بالوضوح في إجراءات التقييم وشروط الانتقال، وتميزه بالمرونة في التحويل والتقييم والانتقال من خلال التعويض بين المواد والوحدات، ووجود إعلام حول النصوص والقرارات المنظمة لنظام ل م في الكلية، وكذا وجود توافق بين النصوص (النصوص) التنظيمية لنظام ل م د وتطبيقها في الواقع.

من خلال هذه النتائج يمكننا القول أن **الفرضية الأولى** والتي تنص على أن:"**مستوى تقييم الأساتذة المتعلق بتقييم النصوص التنظيمية متوسط**" قد **تحققت**.

3–2–2– تقييم الأساتذة للإمكانيات المتاحة: نتائج توجهات آراء الأساتذة لمحور الإمكانيات المتاحة ضمن نظام ل م د يعرضها الجدول الموالي:

الجدول (05): تقييم درجة موافقة الأساتذة على الإمكانيات المتاحة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة	القرار
الإمكانيات) المالية، المادية، البشرية، التكنولوجية (المتاحة تتوافق مع متطلبات التكوين في نظام ل م د.	2,33	0,97	-5,33	0,000	دال (غير موافق تماما)
الهياكل البيداغوجية والبحثية والإدارية) المدرجات القاعات المكاتب، (...تتناسب مع عدد واحتياجات الأساتذة الطلبة والإداريين.	3,18	0,95	1,50	0,139	غير دال (نوعا ما)
المكتبة تلبي احتياجات الأساتذة والطلبة(عدد الكتب، نوعية الكتب، عناوين الكتب، أجهزة الاعلام الآلي...)	2,90	1,10	-0,70	0,484	غير دال (نوعا ما)
تقييم الإمكانيات المتاحة	2,8056	0,82405	-1,828	0,073	**غير دال (نوعا ما)**

المصدر:مستخرج من برنامج SPSS بناءا على بيانات الاستبيان.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيم المتوسط الحسابي **لتقييم الأساتذة للإمكانيات المتاحة** تقدر بـــ(02.80) **بانحراف** معياري قدره (0.82) وهي قريب من المتوسط الفرضي (3) وهذا يعني أن المبحوثين وافقوا على عبارات هذا المحور نوعا ما، وما يؤكد ذلك هي قيمة "**t**" المقدرة بـــ(-01.82) وهي غير دالة عند درجات الحرية (59) ومستوى الخطأ (0.05) بمستويات دلالة قدره (0.07)، أي أن **تقييم الأساتذة للإمكانيات** كان متوسطا.

إذا بصفة عامة: **تقييم الأساتذة للإمكانيات** كان **متوسطا**، خاصة ما يتعلق بمدى تلبية الهياكل البيداغوجية والبحثية والإدارية والمكتبة لاحتياجات الأساتذة والطلبة.

إذا نتائج هذا المحور تؤكد **الفرضية الثانية** التي مفادها أن" **تقييم الأساتذة للإمكانيات المتاحة في ظل نظام ل م د متوسط**".

3-2-3- تقييم الأساتذة للتكوين: الجدول التالي يبين تقييم درجة موافقة الأساتذة على التكوين:

الجدول (06): تقييم درجة موافقة الأساتذة على التكوين

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة	القرار
محتوى البرامج في نظام ل م د مؤهل لترقية المعارف العلمية والمهنية للطالب إلى المستوى المطلوب.	2,95	1,28	-0,30	0,763	غير دال (نوعا ما)
يوجد ترابط في محتوى البرامج على مستوى السنوات الدراسية.	2,13	1,08	-6,21	0,000	دال (غير موافق تماما)
يتم استغلال الوقت البيداغوجي المخصص للتكوين في مختلف الوحدات التعليمية.	2,48	1,11	-3,60	0,001	دال (غير موافق تماما)
البرامج الدراسية المعتمدة في ظل نظام ل م د تتوافق مع متطلبات سوق العمل.	2,03	1,03	-7,31	0,000	دال (غير موافق تماما)
طرق التدريس المعتمدة في نظام ل م د تواكب التقدم المعرفي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.	3,32	1,24	1,98	0,053	غير دال (نوعا ما)
الأبحاث المعتمدة في ظل نظام ل م د ترتبط بمشكلات المجتمع ومؤسساته.	3,60	1,21	3,84	0,000	دال (موافق جدا)
سهل نظام ل م د التوجيه والإدماج المهني للخريجين من خلال العقود مع الشريك الاقتصادي والاجتماعي.	2,53	1,07	-3,39	0,001	دال (غير موافق تماما)
تم تسهيل حركية الباحثين) أساتذة/طلبة (على المستوى الدولي في إطار نظام ل م د.	3,33	1,07	2,42	0,019	دال (موافق جدا)
الشهادة الممنوحة في إطار ل م د ذات مصداقية علمية محليا ودوليا.	2,70	0,10	-2,33	0,023	دال (غير موافق)
تقييم التكوين	2,7870	0,76	-2,18	0,034	**دال (غير موافق)**

المصدر:مستخرج من برنامج SPSS بناءا على بيانات الاستبيان.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيم المتوسط الحسابي **تقييم الأساتذة للتكوين** تقدر بـــ(02.78) بانحراف معياري قدره (0.75) وهي أصغر من المتوسط الفرضي(3) وهذا يعني أن المبحوثين لم يوافقوا على عبارات هذا المحور، وما يؤكد ذلك هي قيمة "t" المقدرة بـــ(-02.17) وهي سالبة ودالة عند درجات الحرية (59) ومستوى الخطأ (0.05) بمستويات دلالة قدره (0.03)، أي أن **تقييم الأساتذة للتكوين** كان ضعيفا.

إذا بصفة عامة: **تقييم الأساتذة للتكوين** كان **ضعيفا**، خاصة ما يتعلق بارتباط التوجيه والإدماج الاجتماعي والتكوين مع سوق العمل واستغلال الوقت المخصص للتكوين وترابط في محتوى البرامج على مستوى السنوات الدراسية.

ولهذا يمكننا القول أن **الفرضية الثالثة** التي تنص على أن **"تقييم الأساتذة للتكوين في إطار نظام ل م د متوسط"** لم تتأكد، حيث تباينت آراء المبحوثين حول عبارات هذا المحور في أربع مستويات.

3–2–4– تقييم الأساتذة لأداء الطالب: تقييم درجة موافقة الأساتذة بالنسبة لأداء الطالب موضح في الجدول التالي:

الجدول (07): تقييم درجة موافقة الأساتذة على أداء الطالب

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة	القرار
يوجد إعلام حول النصوص والقرارات المنظمة لنظام ل م د لفائدة الطلبة	2,78	0,99	-1,69	00,096	غير دال (نوعا ما)
يطبق برنامج المرافقة الأكاديمية) الوصايا (للطالب فيما يخص الجوانب الدراسية والبحث العلمي.	2,55	1,06	-3,28	,002	دال (غير موافق تماما)
يتحكم الطلبة في الوسائط التكنولوجية.	2,47	0,98	-4,21	0,000	دال (غير موافق تماما)
يغلب طالع التكوين الذاتي للطلبة في ظل نظام ل م د	2,77	1,02	-1,78	0,080	غير دال (نوعا ما)
يتم اعتماد معايير شاملة في تقييم الطلبة) تقيس قدرات مختلفة للطلبة،تغطي المقرر الدراسية، التقييم المستمر.(...	3,25	1,08	1,78	0,079	غير دال (نوعا ما)
يتم توفير الخرجات العلمية والتربصات الميدانية للطلبة في ظل نظام ل م د.	3,08	1,01	0,64	0,527	غير دال (نوعا ما)
فترة التكوين في نظام ل م د تسمح بتأهيل الطلبة علميا ومهنيا.	2,72	1,28	-1,72	0,091	غير دال (نوعا ما)
شروط الالتحاق بالدراسات العليا واضحة وموحدة.	2,48	1,16	-3,46	0,001	دال (غير موافق تماما)
تقييم الطالب	2,76	0,59	-3,07	0,003	**دال (غير موافق تماما)**

المصدر:مستخرج من برنامج SPSS بناءا على بيانات الاستبيان.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيم المتوسط الحسابي **لتقييم الأساتذة للطالب** تقدر بـــ (02.76) بانحراف معياري قدره (0.59) وهي أصغر من المتوسط الفرضي (3) وهذا يعني أن المبحوثين لم يوافقوا على عبارات هذا المحور تماما، وما يؤكد ذلك هي قيمة "t" المقدرة بـــ(-03.07) وهي سالبة ودالة عند درجات الحرية (59) ومستوى الخطأ (0.05) بمستويات دلالة قدره (0.00)، أي أن **تقييم الأساتذة للطالب** كان ضعيفا جدا.

إذا بصفة عامة: **تقييم الأساتذة للطالب** كان **ضعيفا جدا**، خاصة ما يتعلق بتطبيق برنامج المرافقة الأكاديمية (الوصايا) للطالب وشروط الالتحاق بالدراسات العليا غير الواضحة وكذا مدى تحكم الطلبة في الوسائط التكنولوجية.

إذا هذه النتائج لم تؤكد **الفرضية الرابعة** التي مفادها أن " **تقييم الأساتذة لأداء الطالب متوسط**"، وتباينت آراء الأساتذة أيضا حول عبارات هذا المحور إلى مستويين.

3–2–5– تقييم الأساتذة لأدائهم: الجدول الموالي يوضح اتجاه آراء الأساتذة فيما يتعلق بأدائهم:

الجدول (08): تقييم درجة موافقة الأساتذة على أدائهم

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة	القرار
يملك الأساتذة المعرفة الكافية للنصوص والقرارات المنظمة لنظام ل م د.	2,73	1,36	-1,52	0,135	غير دال (نوعا ما)
تكيف الأساتذة مع نظام ل م د تم بسهولة.	3,32	1,20	2,04	0,045	دال (موافق)
عدد الأساتذة يتوافق مع المهام البيداغوجية الموكلة في نظام ل م د)التدريس الإشراف.(...	2,73	1,23	-1,68	0,099	غير دال (نوعا ما)
يمتلك الأساتذة الكفاءات الكافية للتدريس في نظام ل م د) مهارات التدريس، مهارات التواصل المهني، مهارات اللغوية.(...	3,08	0,89	0,73	0,470	غير دال (نوعا ما)
يعتمد الأساتذة في نظام ل م د على طرق تدريس تتوافق مع المستجدات العلمية والتكنولوجية	3,32	1,11	2,21	0,031	دال (موافق)
تقييم الأستاذ	3,04	0,73	0,39	0,697	**غير دال (نوعا ما)**

المصدر:مستخرج من برنامج SPSS بناءا على بيانات الاستبيان.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيم المتوسط الحسابي ل**تقييم الأساتذة للأستاذ** تقدر ب(03.03) بانحراف معياري قدره (0.72) وهي قريب جدا من المتوسط الفرضي (3) وهذا يعني أن المبحوثين وافقوا نوعا ما على عبارات هذا المحور، وما يؤكد ذلك هي قيمة "t" المقدرة بـــ(0.39) وهي غير دالة عند درجات الحرية (59) ومستوى الخطأ (0.05) بمستويات دلالة قدره (0.69)، أي أن **تقييم الأساتذة للأستاذ** كان متوسطا.

إذا بصفة عامة: **تقييم الأساتذة للأستاذ** كان **متوسطا**، خاصة ما يتعلق باعتماد الأساتذة في نظام ل م د على طرق تدريس تتوافق مع المستجدات العلمية والتكنولوجية و تكيف الأساتذة مع نظام ل م د تم بسهولة.

من خلال هذه النتائج يمكننا تأكيد **الفرضية الخامسة** التي تنص على أن " **تقييم الأستاذ لأدائهم متوسط**".

3-2-6- تقييم الأساتذة لأهم معوقات تطبيق نظام ل م د : تقييم درجة موافقة الأساتذة لأهم معوقات تطبيق نظام ل م د موضح في الجدول التالي:

الجدول (09): تقييم درجة موافقة الأساتذة على أهم معوقات تطبيق نظام ل م د

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	مستوى الدلالة	القرار	الترتيب
عدم التوافق بين بيئة الجامعات الجزائرية وطبيعة نظام ل م د.	3,63	1,04	4,71	0,000	دال (موافق جدا)	02
عدم وضوح وفعالية الجوانب التشريعية والتنظيمية.	3,27	1,09	1,90	0,062	غير دال (نوعا ما)	04
ضعف الميزانية المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وضعف الرشادة في التسيير.	3,35	1,10	2,46	0,017	دال (موافق جدا)	03
غياب إرادة سياسية حقيقة لإصلاح التعليم العالي.	3,75	1,04	5,6	0,000	دال (موافق	01

	جدا)		1			
غياب الإرادة والمبادرة الذاتية في التغيير لدى الأفراد.	3,17	1,14	1,14	0,261	غير دال (نوعا ما)	05
معوقات تطبيق نظام ل م د	3,43	0,79	4,26	0,000	**دال (موافق جدا)**	/

المصدر:مستخرج من برنامج SPSS بناءا على بيانات الاستبيان.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيم المتوسط الحسابي لـ**رأي الأساتذة لمعوقات تطبيق نظام ل م د** تقدر بـــ(03.43) بانحراف معياري قدره (0.78) وهي أكبر من المتوسط الفرضي (3) وهذا يعني أن المبحوثين **وافقوا** على عبارات هذا المحور **جدا** وما يؤكد ذلك هي قيمة "t" المقدرة بـــ(04.25) وهي دالة عند درجات الحرية (59) ومستوى الخطأ (0.05) بمستويات دلالة قدره (0.00)، أي أن الأساتذة **يؤكدون** على **وجود معوقات في تطبيق نظام ل م د.**

إذا بصفة عامة: **يؤكد** الأساتذة **على مواجهة تطبيق نظام ل م د** لعدة معوقات **أهمها:** غياب إرادة سياسية حقيقية لإصلاح التعليم العالي وعدم التوافق بين بيئة الجامعات الجزائرية وطبيعة نظام ل م د، وكذا ضعف الميزانية المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وضعف الرشادة في التسيير، **وبدرجة أقل** عدم وضوح وفعالية الجوانب التشريعية والتنظيمية وغياب الإرادة والمبادرة الذاتية في التغيير لدى الأفراد.

وبالتالي من خلال هذه النتائج يمكننا **تأكيد الفرضية السادسة** نسبيا، حيث تباينت آراء المبحوثين حول عبارات هذا المحور إلى مستويين.

الخاتمة:

تضمن هذا البحث دراسة تقييمية لنظام ل م د من خلال سبر لآراء عينة من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف–1– بالتركيز على أهم المحاور الخاصة بتطبيق نظام ل م د: النصوص التنظيمية، الإمكانيات المتاحة التكوين أداء الطالب، أداء الأستاذ، وأهم معوقات تطبيق نظام ل م د.

ولقد سمحت الدراسة الميدانية بالتوصل إلى عدة نتائج تتعلق بتقييم نظام ل م د من خلال آراء الأساتذة ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- اتجاه التقييم لآراء أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سطيف–1– فيما يخص محور **النصوص التنظيمية** محور **الإمكانيات المتاحة**، محور **أداء الأستاذ**، كان **متوسطا**، بينما تم تقييم **التكوين** في إطار نظام الـــ ل م **بدرجة ضعيفة**، في حين تقييم الأساتذة لأداء الطالب في ظل نظام الـــ ل م د كان **ضعيفا جدا**؛
- أهم **المعوقات التي تواجه تطبيق نظام الـــ ل م د** حسب أهميتها: غياب إرادة سياسية حقيقية لإصلاح التعليم العالي عدم التوافق بين بيئة الجامعات الجزائرية وطبيعة نظام ل م د، وكذا ضعف الميزانية المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وضعف الرشادة في التسيير؛

- مستوى تقييم الأساتذة لنظام ل م د فيما يخص الجوانب المتمثلة في: النصوص التنظيمية، الإمكانيات المتاحة التكوين، أداء الطالب أداء الأستاذ، وأهم معوقات تطبيق نظام ل م د كان **متوسطا بشكل عام**.

التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها وبالتركيز على الجوانب التي كان اتجاه آراء الأساتذة حولها **منخفضا أو منخفضا جدا** نقترح مايلي:

فيما يتعلق **بالنصوص التنظيمية لنظام ل م د** نقترح: تحسين وتطوير وتكييف إجراءات التسيير والإدارة والتنظيم في الكلية بما يتوافق مع طبيعة نظام الـــ ل م د.

فيما يخص **بالإمكانيات المتاحة في ظل نظام الـــ ل م د** نوصي بـــتهيئة وتوفير الإمكانيات المالية، المادية، البشرية والتكنولوجية التي تتوافق مع متطلبات التكوين في نظام ل م د.

بالنسبة **للتكوين في ظل نظام الـــ ل م د** نقترح:

- إعطاء الشهادة الممنوحة في إطار ل م د مصداقية علمية على المستوى المحلي والدولي وذلك لن يحصل إلا من خلال الارتقاء بمستوى جودة كل العناصر الفاعلة في العملية التعليمية؛
- على الجامعة بصفة عامة والكلية بصفة خاصة العمل على إبرام عقود مع الشريك الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كل المراحل الدراسية لتسهيل التوجيه والإدماج المهني للخريجين الذي يعد وبين أهم أهداف نظام الـــ ل م د؛
- الحرص على استغلال الوقت البيداغوجي المخصص للتكوين في مختلف الوحدات التعليمية وتجنيد كل الإمكانيات والإجراءات التي من شأنها تحقيق ذلك؛
- العمل على تحقيق الترابط بين محتوى البرامج على مستوى كل السنوات الدراسية لتجنب التكرار واستغلال الوقت البيداغوجي بأكثر فعالية؛
- ربط محتوى البرامج الجامعية المعتمدة في ظل نظام ل م د بمتطلبات سوق العمل المحلي والدولي.

فيما يخص تقييم أداء الطالب نوصي بـــ:

- تفعيل برنامج المرافقة الأكاديمية (الوصايا) للطالب من خلال توفير المناخ المشجع على نجاحها واستمرارها لكلا الطرفين الأستاذ والطالب فالوصايا هي مهمة متابعة ومرافقة دائمة للطالب بهدف تمكينه من الاندماج في الحياة الجامعية من الجانب العلمي، البيداغوجي، التقني،الفني... وتسهيل حصوله على المعلومات حول عالم الشغل؛
- العمل على توضيح وتوحيد شروط الالتحاق بالدراسات العليا لضمان تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الطلبة؛
- دفع وتشجيع الطلبة للتحكم في الوسائط التكنولوجية خصوصا وتكنولوجيا الإعلام الاتصال عموما وتوفير المناخ والإمكانيات المساعدة على ذلك.

فيما يتعلق **بأداء الأساتذة** ورغم أن اتجاه التقييم كان متوسطا بالنسبة لكل الفقرات تقريبا، فيمكننا تفسير هذه النقطة أن الأساتذة يقيمون أداءهم شخصيا وهذا مقبول لأنهم يرونه كأقل حد متوسطا، لكن بما أن اتجاه كل الفقرات كان متوسطا فهذا لا يمنع تقديم بعض الاقتراحات:

- ينبغي على الجامعة عموما وكلية الاقتصاد خصوصا تدريب وتكوين الأساتذة باستمرار لاكتساب الكفاءات الكافية (مهارات التدريس، مهارات التواصل المهني، مهارات اللغوية...)لمهنة التدريس الجامعي عموما والتدريس في نظام الـــ ل م د خصوصا؛
- العمل على تحقيق التوافق بين عدد الأساتذة والمهام البيداغوجية الموكلة في نظام الـــ ل م د (التدريس، الإشراف...)، وهذا بتوفير الشروط والإمكانيات التي تساعد على تحقيق ذلك أو إعادة النظر في شروط الالتحاق بالتعليم العالي في ظل الارتفاع المستمر للطلب على الاجتماعي عليه؛
- توعية الأساتذة بضرورة الاطلاع والمعرفة الكافية للنصوص والقرارات المنظمة لنظام ل م د من خلال أيام دراسية وتحسيسية، وهذا لأن الأستاذ همزة وصل بين الكثير من الأطراف ذات المصلحة في الجامعة بالخصوص الطالب، كما أن أغلب الأنشطة والمهام تسند للأساتذة.

بالنسبة لمعوقات نظام ل م د نوصي بـــ :

- ضرورة توفر إرادة سياسية حقيقية لإصلاح التعليم العالي، وإلا فإن أي إصلاح على أي مستوى كان لن يحقق أن نتيجة؛
- العمل على خلق التوافق بين بيئة الجامعات الجزائرية وطبيعة نظام ل م د مع الحفاظ على خصوصية البيئة الجزائرية؛
- رفع المخصصات المالية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والعمل على خلق مصادر بديلة للدخل من خلال الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، وأيضا العمل على تحقيق الرشادة في التسيير أو ما يصطلح عليه بالحكم الراشد.
- العمل على توضيح الجوانب التشريعية والتنظيمية لنظام الـــ ل م د وجعلها أكثر فعالية من خلال سد الثغرات القانونية؛
- ضرورة توفر الإرادة والمبادرة الذاتية في التغيير لدى الأفراد، مصداقا لقوله تعالى: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم".

المصادر والمراجع:

1. بوالفلفـــــل إبراهيـــــم، (2012)، معوقات تطبيق معايير الجودة في نظام الجديد ل م د من وجهة نظر الأساتذة :دراسة ميدانية بجامعة جيجل، الملتقى الدولي حول: ضمان الجودة في التعليم العالي: تجارب ميدانية ومؤشرات حسن الأداء والاستشراف، جامعة 20 أوت 1955، ســـكيكـــدة، الجزائر.
2. بداري كمال وآخرون،(2013)، ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي: إعداد وإنجاح التقييم الذاتي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
3. بداري كمال وحرز الله عبد الكريم (2015)، مرجع ل م د : تجويد التعليم في نظام ل م د، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

4. بداري كمال وحرز الله عبد الكريم ،(2008)، نظام ل م د ليسانس، ماستر، دكتوراه، ترجمة كمال بداري وعبد الكريم حرز الله، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
5. براجل علي وآخرون، (2014)، دراسة تقييمية لمدى فعالية نظام: ل.م.د في مؤسسات التعليم العالي في ضوء آراء الأساتذة والطلبة، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافي، الجزائر.
6. بن محمد أبو عمه عبد الرحمن، (2010)، النظام الأوروبي في التعليم العالي ومشروع بولونيا، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي، السعودية.
7. ثابت عبد الرحمن إدريس، (2005)، بحوث التسويق، أساليب القياس والتحليل واختبار الفروض، الدار الجامعية، مصر.
8. شبايكي سعدان، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنظام التعليم العالي ل م د، (2005)، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 05، العدد 01، ص 9-18، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية الجزائر.
9. نذيرة اليزيد، (2015)، صعوبات تطبيق نظام (ل.م.د) حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية -دراسة ميدانية بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد10، ص157-168، جامعة حمة لخضر ، الوادي، الجزائر.
10. BADDARI Kamel et HERZALLAH Abdelkarim, (2012) "Maîtriser les indicateurs de la formation", Office national des publications universitaires, Algérie.
11. BENGHABRIT.N et Senouci .Z, (2009), Le système L.M.D (Licence-Master-Doctorat) en Algérie:de l'illusion de la nécessité au choix de l'opportunité, Revue de l'enseignement supérieur en Afrique, Vol 07.p. 189-207.
12. BERNARD Grais, (2003), **Méthodes statistiques**, 3eme édition, Dunod, Paris.
13. BERROUHE.Z et BERKANE.Y, (2007), La mise en place du système LMD en Algérie: Entre la nécessité d'une réforme et les difficultés du terrain, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, Vol07, N° 07, p 1-14. Université Setif1.
14. FOURNIS Yves, (1995), Les études de marché, Techniques d'enquête, sondages, interprétation des résultats", 3eme édition, Dunod, Paris.
15. محمدي فوزية، (2010)، واقع بعض الصعوبات المنهجية والإحصائية لدى طلبة التخرج (سنة رابعة ليسانس وطلبة الماجستير) بتخصصات علم النفس وعلوم التربية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة" دراسة ميدانية"، مقال منشور على الرابط: (شوهد يوم 2018/12/12)
16. **https://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/Archive%20Faculte%20des%20Sciences%20Sociales%20et%20Sciences%20Humaines/Forum-problematique-revue-de-sciences-sociales-en-Algerie/1Fouzia_mhamdi.docx**
17. مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة .بسكرة،(دون سنة)، نظام ل م د في الجزائر: جامعة بسكرة نموذجا، متوفر على الرابط: (شوهد يوم 2018/12/12)
18. http://www.poplas.org/uploads/member_studies/8268/study/___%20_%20_%20_%20__%20_____%20____%20____%20_____.doc
19. منشور على الموقع الالكتروني لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف1،(2018)، متوفر على الرابط: (شوهد يوم 2018/12/12) http://www.univ-ecosetif.com/Article-219.html